الأمم المتحدة
A/RES/67/215

Distr.: General
20 March 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ٢٠ (ط) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/67/437/Add.9*)]

٦٧/٢١٥ - تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٦/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢١٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/١٩٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢٠٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢٠٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإلى قرارها ٦٥/١٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالسنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الأمم المتحدة للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]،

(١) القرار ٦٠/١.

(٢) القرار ٦٥/١.

12-49148

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تعيد تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣] وجدول أعمال القرن ٢١[٤]، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٦]،

وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتوفير الطاقة المستدامة للجميع الذي عقد في دورتها السابعة والستين وتم التركيز فيه على الحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة،

وإذ يساورها القلق لأن انعدام إمكانية الحصول على الطاقة وخدمات الطاقة الحديثة المستدامة عامل مهم يؤثر على نحو مباشر في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر الذي يشكل أكبر تحد عالمي يواجهه العالم في الوقت الحاضر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم النامي،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن ٢,٦ بليون شخص في البلدان النامية يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة وأن ١,٣ بليون شخص بلا كهرباء وأنه حتى لو توفرت خدمات الطاقة لن يكون بمقدور ملايين الناس من الفقراء دفع تكاليفها،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة يمكن أن يسهما بقدر كبير في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد أيضا على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد موارد مالية كافية ذات نوعية ملائمة يتم توفيرها في الوقت المناسب وضرورة نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتاح لها استخدام مصادر الطاقة، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بكفاءة وعلى نطاق أوسع،

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار والتمويل المطرد على جميع المستويات،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بهدف تشجيع تبني جميع أشكال الطاقة المتجددة على نطاق واسع وبصورة متزايدة واستخدامها على نحو مستدام،

وإذ تشدد على أهمية تمكين البلدان النامية كسبيل إلى التعجيل بتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة في العالم أجمع،

وإذ تؤكد ضرورة اتباع نهج متسق متكامل إزاء مسائل الطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية للتنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقريري الأمين العام عن السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، ٢٠١٢[(٧)] وعن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة[(٨)]؛

٢ - **تقرر** أن تعلن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، على أن يجرى الترويج له من خلال جميع مصادر الطاقة، مع مراعاة أحكام مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠؛

٣ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، تقريرا عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين؛

٤ - **تؤكد** ضرورة زيادة حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة العالمي بوصف ذلك إسهاما مهما في تأمين طرق حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، وتسلم بأن أنشطة البلدان فيما يتعلق بالمسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالطاقة يتم ترتيب أولوياتها وفقا للتحديات التي يواجهها كل بلد وتبعا لقدراته والظروف التي يمر بها، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديه؛

---

(٧) A/67/314.

(٨) A/67/318.

٥ - **تشدد** على أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الأكثر نظافة التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة عناصر مهمة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - **تقر** بأن حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة حاليا من إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي لا تزال منخفضة بسبب جملة عوامل منها ارتفاع تكاليف التكنولوجيات المناسبة وانعدام فرص الحصول عليها، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات تجعل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مجدية من الناحية الاقتصادية، عن طريق تعزيز الدعم في مجالي البحث والتطوير والاضطلاع بمبادرات مناسبة على صعيد السياسات وضخ الاستثمارات الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال عمل الحكومات بالتعاون مع الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص؛

٧ - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات لحشد الموارد المالية من أجل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولنقل التكنولوجيا إليها بشروط متفق عليها وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا الجديدة والقائمة في تلك البلدان، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٥]؛

٨ - **تشجع** الحكومات على بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وتطويرها على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها؛

٩ - **تشدد** على ضرورة تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل تكاليفها تكون مجدية اقتصاديا مقبولة اجتماعيا سليمة بيئيا، وتأخذ في اعتبارها اختلاف الأوضاع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واختلاف سياساتها الوطنية والاحتياجات الخاصة بها؛

١٠ - **تعيد تأكيد تصميمها** على العمل من أجل أن يصبح توفير الطاقة المستدامة للجميع حقيقة واقعة؛

١١ - **تقر** بأهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل الطاقة عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٢ - **تهيب** بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والجهات المعنية الأخرى الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف، والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية التي

يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول، من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

١٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء حشد الجهود لإيلاء الأولوية لحصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، حيث تساهم هذه الخدمات في القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة والحد من انعدام المساواة وإنقاذ الأرواح وتحسين الصحة والمساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والحد من المخاطر البيئية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وتؤكد أن هذه الخدمات أساسية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؛

١٤ - **تشجع** على وضع استراتيجيات مجدية موجهة نحو السوق يمكنها أن تؤدي إلى خفض تكاليف مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بأسرع طريقة وإلى زيادة قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة، بطرق منها القيام، حسب الاقتضاء، باعتماد سياسات عامة في مجالات البحث والتطوير وتنمية الأسواق؛

١٥ - **تكرر دعوتها** جميع مؤسسات التمويل والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية ومؤسسات التمويل والمنظمات غير الحكومية الإقليمية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة التي ثبتت جدواها، مع الأخذ بعين الاعتبار على نحو تام هيكل التنمية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد على تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٦ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز حشد الموارد المالية بطريقة مستقرة يمكن التنبؤ بها وتوفير المساعدة التقنية وعلى تعزيز فعالية الأموال المتاحة حاليا على الصعيد الدولي والاستفادة منها بشكل كامل في التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، آخذا في اعتباره جملة أمور منها المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين إمكانيات الحصول على هذه التكنولوجيات؛

١٨ - **تهيب** بالأمين العام أن يشجع استخدام الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة المتصلة بها في جميع مرافق الأمم المتحدة في أنحاء العالم، في حدود الموارد المتاحة حاليا؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ''تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة'' في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

الجلسة العامة ٦١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢